

العراقية تغيب عن البرلمان . وتهدد بسحب وزرائها دولة القانون: التعليق لن يؤثر في أعمال المجلس

الإعلام

بعد إعلان ائتلاف العراقية تعليق عضويته ومقاطعة جلسات البرلمان على خلفية اتهام الحكومة بالتفرد بالسلطة وتهميش شركائها، عقد المتحدث باسم العراقية النائب حيدر الملا مؤتمرا صحفيا في مجلس النواب حضرته المدى وضع فيه الاسباب التي دعت القائمة لاتخاذ قرار تعليق العضوية، وقال المتحدث باسم القائمة العراقية إن "العراقية عقدت، اول من امس وفي ساعات متأخرة من الليل، اجتماعا يحضور اباد علاوي وجميع قياداتها وكتلها البرلمانية والوزارية في منزل القيادي طارق الهاشمي لمناقشة التطورات السياسية في البلاد"، مؤكداً أن "القائمة قررت خلال الاجتماع تعليق عضوية نوابها في البرلمان اعتبارا من جلسة أمس "

الإعلام

□ بغداد / خاص المدى

وأضاف الملا أن "المجتمعين قرروا خلال الاجتماع توجيه دعوة فورية إلى جميع الكتل السياسية للحوار من أجل الوصول إلى حلول ناجحة للامزمة السياسية الخائفة" حسب قوله، مشيرا إلى أن "الكتلة الوزارية في القائمة سلمت استقلالها للقيادة ومنهم نواب رئيسي الوزراء والجمهورية" وعزا الملا أسباب القرارات التي اتخذتها العراقية إلى "منهجية رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في إدارة البلاد"، لافتا إلى أن قائمته "عازمة على إصلاح العملية السياسية والوضع الراهن من سياسات التفرد والنهج الدكتاتوري الذي بدأ ينمو داخل العملية السياسية حسب تعبيره "وأكد الملا أن "هناك من قايش كرسي السلطة مقابل الأمن والسلام الاجتماعي وبدلا من أن يسعى لبناء الدولة سعی للحفاظ على السلطة ضمن مفهوم إشغال الأزمات"، مبينا أن "العراقية طالما نادت ومدت يدها للحكومة الحالية وحذرت من سياسات التهديم والإقصاء والتفرد في إدارة الملف الأمني وتداعياته ومن التوصل من تنفيذ الاتفاقات الشرعية وعدم حسم ملف الوزارات الأمنية والحكم

الفنوي" وأوضح الملا أن "العراقية حذرت من عمليات الاعتقال العشوائية تحت أوهام المؤامرة المزعومة والتشرييات الاستخبارية غير الدقيقة"، لافتا إلى أن "عدم وجود قاعدة عراقية صلبة ووطنية سيجعل العراق أسيرا لأجندات إقليمية وسينعكس سلبا على مجمل الحياة الاجتماعية". بالمقابل أبدى ائتلاف دولة القانون امتعاضه من القرار الذي اتخذته القائمة العراقية بتعليق عضويتها معتبرا القرار متهورا ومتسرعاً ولا يخدم العملية السياسية، وسيؤثر في مشروع القائمة، وقال عضو ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي في تصريح لمراسل المدى في البرلمان، أن "مجلس النواب ليس للقائمة العراقية أو لأي كتلة أخرى وما يحدث من تصعيد يراء منه النذل من العملية السياسية خصوصا ان التوقيت الذي اختارته القائمة في ظل وجود انسحاب أمريكي سيكون بمثابة إفشال للفرجة العراقية" وتابع المالكي "نحن كائتلاف مازلنا ندعو الاخوة في القائمة للحوار بعيدا عن التصعيدات، وهناك مبادرات عدة قد تبنتها شخصيات مؤثرة

مثل مبادرة الرئيس جلال طالباني وميثاق الشرف الذي تبناه التيار الصدري وعلى العراقية ان تستغل هذه المبادرات لحلحلة الأوضاع"، وأشار "أتمنى ألا يكون تعليق العضوية قد جاء إملاء من أطراف خارجية أو إقليمية"،واستدرك "ما قامت به العراقية يعبر عن وجهة نظرها بأن الحكومة قد مارست بحقها الإقصاء والتهميش، وعلى سير عمل الجلسة قال المالكي برغم غياب العراقية فالجلسة اكتمل نصابها ولم تتأثر.

من جانبه لعب التحالف الكردستاني دور الوسيط لتسوية الأمر منتقدا في الوقت نفسه بطء الأطراف في تفعيل الاتفاقيات السابقة وقال عضو التحالف الكردستاني شريف سليمان في تصريح لـ(المدى) أن تعليق عضوية القائمة العراقية في هذه المرحلة الصعبة يعطي مؤشرات سلبية لمستقبل العملية السياسية".

وحيثما يكون هناك خلاف فإن كل شيء يكون متوقعا خصوصا ان الاختلاف جاء بسبب عدم تنفيذ اتفاقيات مسيقة"، وتابع "في هذا الوقت بالذات نحن بأمس الحاجة الى توحيد الصفوف" ونحن كسياسيين متخوفون من هذا التصعيد

المدى بان " مبادرة الجعفري تعتبر هي الاولى كره فعل على ما ذهبت اليه القائمة العراقية " وحسب المعطيات الأولية للقاء هناك اتفاق على اجتماع يشمل جميع قادة الكتل خلال الأسبوع الحالي".

وتشهد العلاقة بين ائتلافي العراقية بزعامة إباد علاوي ودولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي توترا يتفاقم مع مرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة من دون حل، منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية العليا الذي انفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلا عن المواقف المتخذة تجاه

عدد من الدول الإقليمية، أبرزها إيران وسوريا، كما تشهد الساحة السياسية في العراق أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة أقاليم منها إعلان محافظتي صلاح الدين وديالى إقليما اقتصاديا وإداريا منفصلا احتجاجا على التهميش وإجراءات الاعتقال والاجتثاث، فيما تلوح محافظات الأنبار والبصرة ونينوى بالمطالبة باتخاذ خطوة مماثلة في حال عدم تلبية مطالبها وتوفير الخدمات.

خارج المتن

على ذمة مصادر غربية: العراقيون عاجزون عن تأمين الحدود



الأميركيون رفضوا منح رجل أعمال رافق المالكي تأشيرة الدخول

كشف مصدر في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن أن السلطات الأميركية رفضت منح تأشيرة دخول لرجل أعمال مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، كي يرافق الأخير في رحلته مؤخرا الى واشنطن.

ولفت المصدر الى ان مكتب رئيس الوزراء

تدخل لثني السفارة الأميركية في بغداد عن قرارها غير ان موظفيها المتخصصين عادوا وكرروا قرار رفض منح الما قول سمة دخول بعد مقابلة شخصية اجروها معه قبيل سفر الوفد الحكومي الى واشنطن.وكان النائب

المستقل الشيخ صباح الساعدي قد وصف

طهران تقول إنها اعتقلت جاسوساً تدرب في العراق

تشرين الثاني الماضي أن إيران نجحت في كشف هويات عدد من عملاء المخابرات المركزية الأميركية، وهو تأكيد لمعلومات كانت إيران قد أعلنت عنها في ايار الماضي عن إلقاء القبض على ٣٠ شخصا للاشتباه في تجسسهم لصالح الولايات المتحدة، كما وجهت يوم الثلاثاء الماضي (١٣) كانون الاول (٢٠١١) اتهامات لـ١٥ شخصا بالتجسس لحساب واشنطن وإسرائيل. يذكر ان عقوبة التجسس في إيران تصل الى الإعدام.

"جاسوس المخابرات المركزية الأميركية وهو إيراني الجنسية بدأ مهمته بتلقي تدريب على استخدام السلاح، لكن ضباطا في المخابرات الايرانية تعرفوا عليه وكشفوا النقاب عن انشطته التجسسية". وأفاد تقرير وزارة الاستخبارات بأنه "كان يفترض ان تبدأ مهمة الجاسوس في قاعدة باغرام في افغانستان لكن المخابرات الايرانية ساعدته على دخول ايران ثم ألقت القبض عليه لاحقا".

وكان مسؤولون اميريكيون قد ذكروا في

السهيل تشكو غياب

مفهوم الديمقراطية على الساحة السياسية

□ بغداد / المدى



عزت النائبة المستقلة صفية السهيل امس كثرة الأزمات في العملية السياسية إلى غياب التوافق السياسي بين الكتل السياسية و تلكنها لإيجاد مشتركات حقيقية فيما بينها.

السهيل في تصريحات صحفية امس قالت: "أن غياب الفهم الحقيقي

لتأسيس دولة صحيحة ببنية على اساس المصلحة الوطنية العليا و خدمة مصلحة المواطن العراقي و حقوقه أثر في زعزعة اوضاع البلاد السياسية". ودعت السياسيين إلى نشر مفهوم الدولة الديمقراطية و بناء الدولة على اساس التعاون بين الاطراف كافة لخدمة المصلحة العليا للتخلص من الازمات و التشنجات داخل العملية السياسيةوفي موضوع اخر، اعرب النائب عن ائتلاف دولة القانون ابراهيم الركابي عن تأييده لتضيق وزير العدل حسن الشمرى على خلفية هروب السجناء المتكرر.

واضاف الركابي ان " تضيق وزير العدل حسن الشمرى تحت قبة البرلمان امر دستوري بسبب مسلسل هروب السجناء المجرمين المتكرر بما في ذلك المدانون بالإعدام".

كان عدد من السجناء من بينهم قاتل محافظ المثنى السابق محمد علي الحساني تمكنوا من الهروب من أحد السجون التابعة لوزارة العدل في بغداد.

وحمل الركابي وزارة العدل مسؤولية هروب السجناء المتكرر وخاصة المحكوم عليهم بالإعدام.

من جانبه، كشف النائب عن كتلة المواطن عزيز كاظم علوان عن ان السجون العراقية تسيطر عليها وتحكم بها عصابات وهي مسندة من قبل ساسة متنفذين في الدولة".

وقال علوان " مسلسل هروب السجناء المتكرر جاء نتيجة الفساد المالي والاداري المنفشي في أجهزة الدولة". يذكر ان رئيس مجلس محافظة المثنى عبد اللطيف الحساني كشف عن قيام وزارة العدل بتقديم كتاب لسجن المثنى يحتوي على اسم مزرور للسجين الهارب المدان باغتيال محافظ المثنى الأسبق.

واضاف علوان ان "أغلب السجون العراقية فيها فساد اداري ومالي".

وعقد مجلس محافظة المثنى جلسة طارئة للبحث في هروب قاتل محافظ المثنى السابق الذي صدرت بحقه تسعة احكام بالإعدام وخرج الاجتماع ببيان طالب فيه رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ورئاسة الوزراء والقضاء الأعلى بالتحقيق في هذه القضية وإقامة دعوى قضائية ضد وزير العدل والوكيل الأقدم ومدير الإصلاح فضلا عن مدير التسفيرات ، وكذلك إعفاء مدير سجن المثنى المركزي من منصبه و التحفظ عليه بالمحافظ.

وقال اللفتنانت جنرال المتقاعد جيمس دوبيك ، والذي كان مسؤولاً عن تدريب القوات العراقية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ان "ذلك يعني أن المالكي يصنع قرارات أولئك الضباط الكبار، ولا يعد ذلك طريقة سليمة للعمل في ديمقراطية هشة". ويهدد دور المالكي بمفاقمة التوترات الطائفية التي كانت أن ترمق البلاد في الأيام المظلمة من القتال الطائفي العنيف في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وكتب المحلل مايكل نايتس المتخصص بشؤون العراق في تقرير صدر هذا الصيف لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إن "شراء التعيينات الشائع أمر مدمر بوجه خاص لأنه يضع الضباط الفاسدين على رأس الوحدات الأمنية. فأولئك الضباط القادة سيرتكبون لاحقا عمليات سرقة واحتيال لتعويض الأموال التي دفعوها للحصول على المنصب".

أسيرة أميركية في حرب

٢٠٠٣ تعمل معملة

قررت الجندية الأميركية جيسكا لينش، التي وقعت أسيرة أثناء حرب الإطاحة بصدام عام ٢٠٠٣، دخول عالم التدريس لتصبح معلمة للدراسة الابتدائية.

وقالت صحيفة "داليي تليغراف" إن "جيسكا التي كانت في التاسعة عشرة من العمر عند غزو العراق، ستحصل على شهادة التعليم من جامعة ولاية فرجينيا الغربية بعد أن اكملت تدريبها كمعلمة بمدرسة ابتدائية كانت قد درست فيها أثناء طفولتها".

وأضافت أن "جيسكا البالغة من العمر حالياً ٢٨ عاماً كانت قد أسرت إلى جانب ٥ جنود آخرين بالقرب من مدينة الناصرية في ٢٣ آذار ٢٠٠٣ وأضحت ٩ أيام كأسيرة حرب، مضيفة انها ما تزال تعاني جروحاً في الساق أصيبت بها في العراق". ونسبت الصحيفة إلى جيسكا قولها إن "المشي صعب لكنني على الأقل استطيع السير وما أزال احتفظ بساقي، كما أنني ما زلت على قيد الحياة".

وتابعت الصحيفة أن "الحكومة الأميركية نشرت آنذاك رواية مبالغاً فيها تتضمن من الأحداث ما يكفي لتحويل الجندية جيسكا إلى بطلة والحشد لتأييد الشعب للحرب في العراق، بعد انقاذها من الأسر".